اما الاول صح

ولا عرض فلان الامور المتعددة اذا اشتركت في جامع ذاتي كان الموضوع في الحقيقة
ذلك الجامع كما قال ابن سينا في الشفاء ان التشكيلات المبحوث عنها في الهندسة من التثليث
والتربيع والتسديس ونحوها لما كانت امورا تخييلية والمقدار المطلق الذي هو موضوع
الهندسة معنى جنسيا بعيدا عن الخيال وادراك البرهان على لحوق الامور التخييلية للمعنى
الجنسي البعيد عن الخيال في غاية الاشكال وعلى لحوقها للنوعيات بناء على ان النوع اقرب من
الجنس الى الخيال واسهل على البال اقاموا انواع موضوع الهندسة مقام موضوعها وقالوا ..
موضوعها الخط والسطح والجسم التعليمي تسهيلا لامر الاستدلال واما الثاني فلان
الاشتراك في العرض المطلق لا يكفي في الاتحاد والا لاتحد الفقه والهندسة باعتبار كون
موضوعها فعل المكلف والمقدار المشتركين في العرضية والاشتراك في العرض الخاص
بنوع كالصحة الخاصة ببدن الانسان لا يشترط والا لما وقع البحث في الطب
عن احوال الادوية والاغذية ونحو ذلك لانها لا يشارك البدن فيما ينسب الانبساط
اليها واعتبار ما بينها لا يفيد الانضباط لافضائه الى ان يتحد جميع علوم العربية الباحثة
عن احوال الالفاظ باعتبار اشتراك تلك الالفاظ في كون البحث عن احوالها و
النظر فيها للاحتراز عن الخطا في اللفظ فموضوع الطب انما هو بدن الانسان واما
البحث عن احوال الادوية ونحوها فانما هو من حيث انه يصح ببعضها كما ذكر صاحب
التنقيح قال المحقق فان كان حقيقة تسمى اسمه ذلك كان حده الى اقول ضمير كان عائد الى تعريفه
الماخوذ وحقيقته منصوب خبر كان وذلك صفة اسمه ولذا قال الفاضل الشريف
فالماخوذ ان كان حقيقة تسمى اسم ذلك العلم قال الفاضل الشريف فان قلت
ما فائدة ذكر الاسم وهلا قال حقيقة مسماه قلت لان حقيقة العلم كما عرفت مسائل
كثيرة فادراكها بحدها انما يكون بتصور خصوصيات المسائل التي هي اجزاؤها وقد بان
تعذره فالمطلوب تصور مدلول اسمه المطابقي ومسماه الحقيقي الذي هو عارض
للمسائل باعتبار وحدتها اقول فيه بحث لان المسمى لا يكون الا الاسم وضمير مسماه
للعلم لكن باعتبار ان يراد اسمه فح لا يبقى فرق بين ان يقال حقيقة مسماه وايضا

لا يطابقه الجواب كما سيظهر من تقريره تحقيق العبارة ان يقال ما فائدة ذكر المسمى واللام
وهلا قال حقيقته فتقرير الجواب انه لو قال كذلك لزم ان يكون التعريف الماخوذ
تصور خصوصيات المسائل لان حقيقة العلم هي المسائل فادراكها بحدها لا يكون
الا بتصور خصوصياتها وقد بان تعذره فلا يكون مطلوبا بل المطلوب تصور ما تعقله
الواضع فوضع اسم العلم بازائه وهو المفهوم الكلي العارض للمسائل بحسب وحدتها
فان الالفاظ انما وضعت بازاء الصور الذهنية لا للامور الخارجية وما في حكمها
كالعلوم كما تقرر في موضعه فالماخوذ ان كان تفصيلا له كان حدا له بحسب الاسم بان يقال
هو علم يبحث عن احوال كذا وكذا او الا فهو رسم له بحسبه الحسم بان يقال مثلا هو علم
يفيد كذا او كذا قال المحقق وثانيها فائدته ليخرج عن العبث وليزداد جد طالبه فيه اذا كانت
مهمة ولئلا يصرف فيه وقته اذا لم يوافق غرضه وقال الفاضل الشريف من حق كل طالب
العلم ان يعرف فائدته المترتبة عليه المقصودة منه اي يعتقد ذلك اما جزما او ظنا اذ
لو لم يصدق بفائدة فيه استحال اقدامه عليه وان اعتقد ما لا يعتد به مما يترتب
عليه عد ذلك عبثا عرفا وان اعتقد باطلا زبما زال اثنا سعيه فكان عبثا بلا فائدة
في نظره اقول فيه بحث اما اولا فلان قوله اذ لو لم يصدق بفائدة فيه استحال اقدامه
عليه مخالف لما عليه اهل الحق من ان الفعل الاختياري لا يجب ان يصدق فيه بفائدة كما تقرر
في المواقف وغيره واما ثانيا فلان قوله وان اعتقد باطلا الى اخره يقتضي ان يفيد سح
الفائدة المستفادة من قوله ولئلا يصرف فيه وقته الى اخره تحت الخروج عن العبث فيكون عبثا
وايضا انه لم يتعرض لقوله وليزداد جد طالبه الى اخره فالصواب ان قوله ليخرج عن العبث
ناظر الى الفائدة الخاصة المترتبة عليه في الواقع وقوله ولئلا يصرف الى اخره ناظر الى الفائدة
الخاصة الغير المترتبة عليه فكانه قال من حق كل طالب العلم ان يصدق فيه بفائدة ليخرج
عن العبث وان يكون تلك فائدة خاصة مترتبة على تحصيله في الواقع ليزداد جد طالبه
فانه كلما علم مسئلة توجد فيها الفائدة المعروفة ازداد جده بلا مرية وان لا يكون تلك الفائدة
الخاصة مما لا يترتب عليه اذ ربما يزول اعتقاده اثناء سعيه فيكون صارفا الوقت فيما لا يعنيه

ولئلا يصرف صح

Copyright © King Saud University